الاقصاء الأخلاقي وعلاقتـه بخضوع الفرد للجماعة

المدرس المساعد
أسامة جابر عبد السادة
المديرية العامة للتربية في محافظة النجف الأشرف ـ معهد الفنون الجميلة للبنين
osamaalshybany77@gmail.com

Moral diligence and its relationship to the individual's submission to the group

Assistant Lecturer
Osama Jaber Abdul-Sadah
General Directorate of Education in Najaf Governorate - Institute of Fine Arts for Boys

الملخص:-

الثقافة السائدة في المجتمع تعمل على تشكيل معتقداتنا حول الفئات التي يحق لنا معاملتها بعدالة، فيتم تحديد نطاق العدالة بشكل كبير من قبل النظام الاجتماعي السائد، الذي يحدد علاقاتنا مع الآخرين ومعتقداتنا حول استحقاقاتهم. ومن هنا تبدأ مشكلة البحث وهي طبيعة العلاقة بين الاقصاء الأخلاقي والخضوع الشخص للجماعة التي من شأنها أن تؤدي الى دعم وتعزيز وتبرير الاقصاء الاخلاقي لدى الأشخاص، بحيث يؤدي إلى قبوله اجتماعياً ويعد ضمن البنية الاجتماعية الثقافية للجماعات، مما يكون لدية آثاره كبيرة ومخيفة ويكون من الصعب الكشف عنه وكذلك من الصعب علاجه. فلأقصاء الأخلاقي يمكن أن يولد ضرراً واسعاً داخل المجتمع، عندما يشارك الناس في إعادة تشكيل المعايير الأخلاقية، فالتأثير الثنائي الاتجاه بين الأفراد والمجتمع في تكريس الاقصاء الأخلاقي يوافر السبل الكفيلة لوجود الضرر.

الكلمات الافتتاحية: الاقصاء الأخلاقي، خضوع الفرد للجماعة.

Abstract:-

This in turn makes put the society at risk for the structural or institutional harm happens at wide scope with great and horrible effects to the point that it is difficult to be remedied,believing that he moral exclusion can bring wide harm inside the society when people contribute in reformulating the moral standards.The two-way effect between the individuals and society which lead to the moral exclusion that brings great harm to the society.Also, the moral exclusion acquires a strong impetus through a frequent circle within which the individuals and the society change each other .

Keywords: moral exclusion, individual submission to the group.

الفصـل الأول

مشكلة البحث

توجد بين بعض الجماعات أو القوميات أو الطوائف المختلفة الاقصاء الاخلاقي قد يصل أحياناً إلى العنف والتعصب وإلى استعمال سلوك التمييز أو التهجير وأحياناً أخرى إلى الحروب والقتل، وقد أصبح الصراع مشكلة عالمية تهدد البشرية جمعاء(زايد، ٢٠٠٦، ٨).

عندما يحدث الصراع بين جماعتين من الجماعات البشرية، فإن هاتين الجماعتين تهدد كل منها الأخرى إلى أن تتكون مشاعر متنافرة بينهما، وهو ما يؤدي إلى أن يحمل أفراد كل جماعة الضغينة والعدوان للجماعات الأخرى(Sear، et al، 1985:394).

وتحدث هذه الصراعات نتيجة عدم التوافق في المواقف والسلوكيات بين أفراد أو جماعات لها وجهات نظر مختلفة خاصة في القضايا الكبيرة، وفي العادة تتضمن هذه الآراء مصالح الجماعة ومواقفها وثقافتها ومعتقداتها ومهاراتها واحتياجاتها وقيمها وتصوراتها للعدالة. ويمكن أن تجري هذه الصراعات بشكل منظور كذلك يمكن أن تجري بشكل غير منظور، كما يمكن أن تحدث في السياقات الصغيرة كالصراع بين الأفراد أو في السياقات الكبيرة كالصراعات الدولية (Opotow & Weiss،2000:476).

ولدينا تأريخ بشري طويل من الصراعات، بسبب المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والأخلاقية والإقليمية والثقافية والسياسية، التي ظلت كامنة في طيات البنية الاجتماعية، من دون أن يلاحظ أسبابها أحد، وأخذت أسباب هذه المشكلات بالتبلور داخل النسق الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والأخلاقي والثقافي وأصبحت أهداف مطلوبة من قبل أفراد الجماعات. وكل هذا يعود إلى استبعاد الآخرين، إذ أضحى الآخرين مثل الأعداء أو الغرباء أو الخارجين عن نطاق تقييمنا للعدالة، لا بل حتى الأخر المختلف في الجنس والعرق والهوية الدينية والقدرة العقلية والانتماء السياسي، كل تلك الفئات تُستعمل كمعايير لتحديد الاستبعاد الأخلاقي (Opotow،2007:4).

والاقصاء الأخلاقي moral exclusion يجعل الفرد ينظر إلى الأفراد الأخرين على أنهم خارج الحدود التي تطبق عليهم القيم الأخلاقية والمعايير الاجتماعية واعتبارات

العدالة، كما وينظر إلى أولئك المُستبعَدين أخلاقياً بأنهم أُناس تافهين أو مغفلين أو أنهم لا يستحقون، فالاقصاء الأخلاقي يكون له آثاراً كبيرة وعميقة في التسبب بضرر الأفراد والجماعات، مثل الخدم والنساء وكبار السن والسود والمتخلفين عقلياً والمعوقين جسدياً وأصحاب الديانات الأخرى والمجانين، كل هؤلاء هم قائمة جزئية من فئات كثيرة تم إلغاؤها أو القضاء عليها بسبب استبعادهم من نطاق العدالة (Opotow،1990:3).

فالإقصاء الأخلاقي ينبثق من ميلنا الفطري لتصنيف الأشياء، وإن التمايز والتصنيف غالباً ما يكون شيء إيجابي من الناحية المعرفية لأنه يعمل على تسهيل الحصول على المعلومات وتذكرها، إلا أنه يصبح سلبياً عندما يكون بمنزلة تبريراً أخلاقياً للظلم والعدوان. فالعرق على سبيل المثال، يكون سمة موضوعية بوصفه معياراً للتصنيف الاجتماعي، ولكن يصبح قيمة محملة أو إضافية مولدة لعدم المساواة في المعاملة، عندما يُتعامل مع نتائج أثاره السلبية فيما يخص الجماعات العرقية المختلفة (opotow،1990:7).

ولهذا يتحمل المجتمع الكثير من المسؤولية في صناعة العنف وإيداعها لأعضائه من خلال دور الجماعات المرجعية التي ينتمي إليها الفرد ضمن منظومته الاجتماعية في تنشئته اجتماعياً فتخلق منه أنساناً عنيفاً، وقد يلجأ الفرد إلى ممارسة العنف النفسي أو الجسدي كونه رد فعل لرغبة في ممارسة العنف مبني على تبرير نفسي واجتماعي قد يأخذ طابعا دينياً أو سياسياً أو حتى ثقافياً موجهاً، بسبب حالة الوهم الفردي التي وضع فيها من خلال المبررات أو الوهم الجماعي المبني على المحاكاة والتقليد(هادي، ٢٠٠٦،٤٨).

فالجماعة تُعد مصدر لسلوك الفرد الاجتماعي (السلبي والايجابي) ومن خلالها يتعلم الفرد الشيء الكثير عن نفسه وأقرانه، وفيها يكتسب اتجاهاته السياسية والدينية والثقافية والفكرية والنفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وتتغير وتنمو لديه فلسفة الحياة وفقاً لذلك، ويكتسب القيم وتنمو مبادئ الجماعة لديه كونها نتاج عضويته فيها. كما تلعب الجماعات المرجعية دورها في صناعة العنف الإنساني داخل الفرد وتحويله إلى إنسان عنيف خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فهي إذن عملية تقرير تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي، وترمي إلى اكتساب الفرد سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة، تُمكنه من الانصياع لجماعته المرجعية والتوافق معها وتحويله إلى أداة للعنف الذي تسعى لخلقه من خلال تغيير اتجاهاته النفسية والاجتماعية (هادي، ٢٠٠٦، ٥٤).

ومما لاشك فيه، إن الصراعات بين الجماعات الطائفية والقومية والدينية هي من أخطر التهديدات التي تواجه أي مجتمع، فهذه الحروب عادة ما تكون غارقة في الشراسة لأنها تقوم على العصبية. ومن ثم، فإن خسائرها المادية والبشرية غالباً ما تفوق التقديرات والتوقعات، وقد تعيد المجتمع إلى الوراء عشرات السنين، بل تعيد الشعوب نفسها إلى بذور التخلف الفكري والثقافي، فتسود العصبيات الإثنية والطائفية والقومية لتكرس سمات التشرذم والفرقة بين أبناء الوطن الواحد، كما أن آثارها تظل باقية في النفوس لوقت طويل، وقد تكون مقدمة لحدوث انقسامات داخلية تهدد بتغيير ملامح البنيان السياسي للدولة وجغرافيتها، بل، إن آثارها قد لا تتوقف عند حدود البلد أو المجتمع الذي تدور رحاها داخله، بل تمتد وتتسع لتشمل المنطقة المحيطة به ما دامت التداخلات الاجتماعية والتاريخية ناشطة بين هذا البلد ومحيطه الجغرافي (شبيب، ٢٠١٠، ١٠٩-١١٠).

الأهمية النظرية:

١- قلة الدراسات التي تناولت موضوع الاقصاء الأخلاقي عالمياً وانعدامها عرقياً حسب اطلاع الباحث، فضلا عن مدى علاقته بمفهوم الطاعة للجماعة على الرغم من أهمية هذا الموضوع في الوقت الحالي.

٢- حاجة المجتمع العراقي لمثل هذه البحوث لما يتميز به من تعدد طبقاته وفئاته الاجتماعية وطوائفه الدينية والعرقية والمذهبية، التي تُعد من إحدى زواياها المدركة بيئة خصبة للتمييز.

٣- يعُد هذا البحث الانطلاقة الأولى للكثير من البحوث اللاحقة في مجال النزعات التعصبية من زاوية الاقصاء الأخلاقي، فضلا عن فائدته النظرية في مجال علم النفس الاجتماعي المعرفي بشكل عام.

الأهمية التطبيقية:

١- يرمي البحث الحالي إمكانية البحث عن أفضل الحلول بعد التعرف إلى أسباب هذه الظاهرة وللحد منها، من أجل حماية السلام الاجتماعي، والنهوض ودعم السلوك المتعاطف والرحيم وتجنب واستهجان ومعاقبة السلوك الوحشي الذي يضر بأفراد المجتمع وممتلكاتهم.

٢- تعد الدراسة الحالية محاولة أولية وبسيطة داعمة لمشروع كبير من الممكن أن يُتبنى من قبل المؤسسات الحكومية والمدنية في تغير البنية المجتمعية وجعلها تتسم بروح التعاون ورفض التميز لإنشاء مجتمع أفضل.

٣- تساعد الدراسة الحالية بناء وإعداد أدوات لقياس المتغيرات موضوع البحث الحالي، لتسهم في قياس أو التعرف على تلك الظواهر، من أجل تشخيص و معالجة الإشكاليات الفكرية والسلوكية ذات العلاقة. وبناء على ما تقدم تستهدف هذه الدراسة:

١- قياس الاقصاء الأخلاقي لدى الطلبة والطالبات .

٢- أيجاد الفروق في الاقصاء الأخلاقي لدى الطلبة على وفق متغير الجنس(ذكور، أناث).

٣- قياس خضوع الفرد للجماعة لدى الطلبة والطالبات .

٤- إيجاد الفروق في خضوع الفرد للجماعة لدى الطالبات على وفق متغير الجنس(ذكور، أناث).

٥- التعرف على طبيعة العلاقة الارتباطية بين الاقصاء الأخلاقي وخضوع الفرد للجماع الطلبة والطالبات.

تحديد المصطلحات:

أولاً: الاقصاء الأخلاقي Moral exclusion.

٢- تعريف ارفين ستوب (Staub،1990):

حوافز نفسية تقصي الناس الآخرين من العالم الأخلاقي من خلال تجاهل القيم الأخلاقية في الأفكار والأفعال التي تخصهم (Staub،1990:52).

وقد اعتمد الباحث تعريف ستوب (Staub،1990)، أذ يعد ستوب هو افضل من بلور وحدد أبعاد هذا المفهوم من خلال التجارب والدراسات التي أجرها، ولهذا اعتمد الباحث على نظرية ستوب من حيث التعريف والتنظير والبناء والتفسير.

أما التعريف الإجرائي:

هو الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من خلال إجابته على فقرات مقياس الاقصاء الأخلاقي.

ثانياً: الخضوع Submission:

- تعريف فستنكر(Festinger،1954):

التغيير في السلوك أو المعتقد بالاتجاه الذي تريده الجماعة نتيجة لوجود ضغط الجماعة الفعلي أو الضمني (حقيقي أو متصور) الذي يتعرض له الفرد من قبل الجماعة (Festinger،1954:5).

اعتمد الباحث تعريف فستنكر(Festinger،1954) لأنه أكد على مظاهر عديدة لمفهوم الاقصاء الأخلاقي،وتؤكد نظرية على التأثير القيم الاجتماعية في طاعة الفرد من حيث التعريف والتنظير والبناء والقياس والتفسير.

إما التعريف الإجرائي:

هو الدرجة التي يحصل عليها المستجيب من خلال أجابته على فقرات مقياس خضوع الفرد للجماعة.

الفصل الثاني

الاطار النظري والدراسات السابقة

أولاً: مفهوم الاقصاء الاخلاقيMoral exclusion :

الاقصاء الأخلاقي يحدث في مجموعة متنوعة من السياقات الاجتماعية، وإن الجانب الشائع منه هو أنهم يضعون الضحايا خارج نطاق العدالة، على عكس الكثير من المواضيع ذات الصلة التي تركز على فعل الأذى، والبحث في ظاهرة الاقصاء الأخلاقي ليست استجابة لرعب فرد بعينه، على الرغم من اعتبار آثار الاقصاء الأخلاقي في الضحايا مسألة مركزية في الموضوع، إلا أن من الأهمية بمكان دراسة العديد من السياقات عن كيفية بروز

الأذى وزخم المكاسب والتبرير له ودراسة وجهات نظر الجناة الذين يلحقون الأذى بالآخرين أفراداً أو جماعات، والمؤسسات المجتمعية التي تبرر الضرر، والناس الذين يتغاضون عن الضرر(Opotow،1990:14). لذلك اتجهت البحوث التي تناولت مفهوم الاقصاء الأخلاقي إلى قسمين قسم أهتم بنشوء وتطور الاقصاء الأخلاقي في الأفراد والقسم الآخر أهتم بظهور وتطور الاقصاء الأخلاقي في المجتمع،ومن ضمن الذين اهتموا بالقسم الأول الذي، إذ ذهب إلى أن القدرة على تقسيم الأخلاق إلى أخلاق جيدة وسيئة تكمن في كل واحد منا، ويقوم الأفراد بدمج الصور السيئة المتولدة من خبرات الطفولة وإسقاطها على الآخرين، ومع مرور الوقت تتأصل هذه الظاهرة في نفوس الأفراد وتساعدها على ذلك الظروف الاجتماعية والأشكال المدمرة للصراع (Deutsch،1990:21-25).

أولاً: نظرية الهدف الشخصي لارفين ستوب Staub،(1990):

يرى ستوب Staub،1990)) في تنظيره لمفهوم الاقصاء الأخلاقي بعض التساؤلات منها، وهي كيف يمكننا من معرفة اقصاء الناس من العالم الأخلاقي؟ وعندما يحدث هذا يصبح من الممكن إساءة معاملة الناس وتميزهم وحرمانهم من الحقوق والفرص الممنوحة لهم، واستغلالهم عن طريق العمل دون تعويض عادل أو ارتكاب العنف ضدهم، وتشمل هذه الدوافع الدفاع عن الفرد والجماعة و قيم ومفاهيم الذات والأخلاق العليا(higher morality) وإنشاء الأمة الأفضل أو العالم الأفضل(Staub،1990:47-48).

وتحدد الأهداف الشخصية من خلال مجموعة من النتائج المفضلة أو المطلوبة، وأيضاً من خلال المُدركات المرتبطة بها، وإن الأهداف الشخصية المهمة التي لم تتحقق تصبح شبيه بالحاجات الإنسانية في طبيعتها، إذ تضغط على الشخص من أجل تحقيقها، وتكون إما متصلة بالذات أو متصلة بالآخرين، ويستند هذا النوع الأخير على القيم الأخلاقية والقلق من رفاه الآخرين، والنتائج المرتبطة بهما. وإن الأهمية النسبية للأهداف المتصلة بالذات والمتصلة بالآخرين تختلف في كل من الأفراد والجماعات (Staub،1990:49).

إذ أن الأهداف تصبح نشطة عندما تمتلك البيئة المحيطة إمكانيات تفعيلها، وإن قوة الهدف تعتمد على كلٍ من أهمية الهدف وإمكانية تفعيل البيئة له، لأن كل شخص يمتلك مجموعة متنوعة من السلوكيات التحفيزية التي تجعل الدافع يعتمد على كل من أهمية

الهدف وعلى زيادة تفعيل بيئة ذلك الهدف، وإن كل هدف شخصي لديه مجموعة من التطبيقات، وهي مجموعة من الدوافع أو الظروف البيئية التي ينطبق عليها الهدف، مثل دافع الإنجاز بالنسبة لبعض الناس الذي يكون قابل للتحقق على الصعيد الفكري أو العملي، والبعض الآخر في مجال الرياضة أو في العلاقات الإنسانية أو حتى في كل من هذه المجالات (Staub، 1990:50).

وإذا أردنا التعرف على تحديد كيف يختار الناس أهدافاً لأفعالهم فلابد أن ننظر إلى تعدد الدوافع، فالنظرية تحدد أنواع مختلفة من الحوافز كالأهداف الشخصية (بما في ذلك القيم الأخلاقية التي تمتلك خصائص الأهداف الشخصية)، والحاجات والقواعد والمعايير المجتمعية والدوافع اللاواعية، ويمكن ترتيب كل هذه الدوافع في تسلسل هرمي واحد وفقاً لأهميتها، وإن تلك الدوافع يمكن أن تؤدي إلى تنشيط الذات أو تفعيلها من خلال بيئة ذات صلة، والأهداف الشخصية تقوم بتطوير الدوافع وتجعلها هادفة وواعية وذات منحى مستقبلي، وهناك حوافز أخرى تصبح أهداف شخصية أو أهداف مرغوب فيها في الحياة (Staub، 2012:6).

إذ أن اهداف الذات الأخلاقية لبعض الناس قد لا تنطبق إلا على مجموعة محدودة منهم والتي يحددها عرقهم أو دينهم أو توجههم السياسي أو طبيعتهم، وقد يتم تطبيق الأهداف المتصلة بالآخرين على نطاق واسع أو حتى على البشرية جمعاء، لا بل قد يطبق الشخص قيمة واحدة أو هدف واحد على مجموعة محدودة من الناس وهدف آخر على نطاق أوسع، فعلى سبيل المثال، إن الأشخاص يَعدون مشاركتهم في تلبية احتياجات الآخرين شيء مرغوب فيه أو لربما إلزامي، ولكن لا يطبقون ذلك إلا على الناس الذين يَعدونهم مستحقين. (Opotow، 1990:18-20).

ومن خلال ذلك، فإن هناك صراع دافعي يحدث عندما يوجد لدى الشخص هدفين متعارضين أو أكثر، أحد أنواع هذه الصراعات يحصل بين الأهداف الذاتية والأهداف الأخلاقية، ويتم تجسيد الهدف النشط في السلوك، عندما تكون قوته أكبر من الأهداف الأخرى، والتي يمتلك الشخص أو يعتقد انه يمتلك الكفاءة للوصول إلى النتيجة المرجوة، وعندما يكون الدافع الذاتي والدافع الأخلاقي في صراع أو احتمال الصراع، أو يكون

دافعين أخلاقيين في صراع يميل الناس إلى استعمال مجموعة متنوعة من عمليات حل ذلك الصراع، منها الدعم أو تعزيز أهمية الدافع الذاتي أو الدافع الأخلاقي ويستعملون المبررات المتنوعة، مثل تقليل قيمة الشخص أو الجماعة أو بقول أنهم يستحقون المعاناة. وبالتالي، استبعادهم من نطاق انطباق الدوافع الأخلاقية عليهم (Morselli & Passini، 2012: 2-3).

ويشير ستوب إلى أن كل شخص لديه مجموعة واسعة من القيم الأخلاقية والقواعد التي يمتلكها، بحيث قد تطفأ بعض تلك القيم ولكنها تبقى في الفرد بشكل غير نشط، ويمكن أن تنشط وتصبح فعالة في أي وقت أخر، ويتوقف كل جانب منها على الجانب الأخر، على الرغم من أنها قد تكون متناقضة، وعند مواجهة الصراع بين الحافز الذاتي والقيمة الأخلاقية يَعمد الشخص إلى تقليل حدة الصراع من خلال الموازنة الأخلاقية، والتحول إلى قيمة أخلاقية مختلفة تكون أقل صرامة أو مبدئية، وهذا يقلل من حدة الصراع والسماح لظهور الأهداف الأخلاقية والأهداف الذاتية معاً في الفعل (Staub، 1990:51).

فمثلاً في الوقت الذي بدأ النازيون بالمحرقة، فإنهم والشعب الألماني اقصوا اليهود عامة من نطاق تطبيق القيم الأخلاقية الأساسية، واستبدلوا القيم الأخلاقية المهمة مثل قدسية الحياة، بقيم أخرى مثل الولاء لهتلر ومجموعته والطاعة للسلطة مطلقاً والقيم "الاولى"(higher) التي تقدمها الإيديولوجية النازية مثل نقاء العرق هذه "القيم البديلة"(replacement values) هي في كثير من الأحيان تكون قيم غير أخلاقية، ولكن أضفوا عليها مسحة القيم الأخلاقية وأصبحت تُعامل كما لو كانت أخلاقية (Staub، 2003:293-294).

وكذلك يمكن أن تحدث معاً عمليات التوازن الأخلاقي وعمليات حل الصراع الأخرى التي تُفعل القيم الأخلاقية البديلة أو اقصاء الناس من العالم الأخلاقي، وغالباً ما كانت تشترك هذه العمليات بعمق، فمثلاً الأطباء الألمان الذين كانوا يرتكبون القتل بشكل مباشر المسمى بـ"القتل الشفقة"((euthanasia أي عمليات قتل للمختلين عقلياً والمعوقين جسدياً أو غيرهم من الألمان الذين يُعَدُّون عنصر متدني في المجتمع، أصبحوا يرون أن القتل هو العلاج الأنجح لهم وأنهم لا يستحقون الحياة، كما أصبحوا يرون بأن بعض الناس لا يستحقون الحياة، ويستثنونهم من نطاق تطبيق القيم الأخلاقية الأساسية التي تحمي حياة الإنسان (Staub، 1990:51).

كما أن هناك عدد من الميول النفسية التي تعمل على اقصاء الآخرين من العالم الأخلاقي أو تجاهل القيم الأخلاقية في الأفكار والأفعال التي تخصهم، ومنها:

١- التمييز والقيمة Differentiation and Devaluation:

إن السلوكيات البدائية هي الميل إلى التفريق بين الجماعة الداخلية والجماعة الخارجية وتقليل قيمة الجماعة الخارجية، وهذه التصرفات تتشكل وتنشأ من خبرة الطفل، وهذه الخبرة قد تكون أساسية وضرورية مثل معايشة الشخص للناس الآخرين، ولكن من أثار هذا الأمر هو القلق من الغرباء. لذلك، إن تجارب الأطفال في التفاعل مع أولياء الأمور ومع غيرهم من البالغين ومع أقرانهم، فضلاً عن التوجيه الذي يتلقاه الأطفال، هذا كله يؤثر في تقييمهم وتوجههم للناس بشكل عام. وهناك ثمة نمط من التربية يؤكد الدفء والمودة والمنطق وتوجيه الطفل إلى أن يكون مفيداً، هذا النمط يبدو أنه يسهم في التوجه الاجتماعي الإيجابي والقدرة على التعاطف، كما وأن التربية التي تتسم بالعداء والرفض والسيطرة الاستبدادية، والسيطرة العقابية مثل العقاب البدني، كل ذلك يساهم في العنف عند الأطفال (Staub، 1990:52-53).

كما أن من الصعب إضرار الناس بشكل كبير وهم يقيمون تقيماً إيجاباً ولكن من السهولة بمكان أن يُلحق بهم الأذى وهم يقيمون تقيماً سلبياً. فالتقييم الإيجابي يميل إلى أن يؤدي إلى التصرف أو السلوك الإيجابي اتجاه الناس، كما يتضح من البحوث حول التوجه الاجتماعي الإيجابي، والعكس صحيح أي إن التقييم السلبي يؤدي إلى السلوك السلبي اتجاه الآخرين. وهناك أمثلة كثيرة في الحياة تمثل العنف الشديد، كالمحرقة في ألمانيا النازية، والإبادة الجماعية للأرمن في تركيا، والإبادة الجماعية في كمبوديا، والاختفاء في الأرجنتين؛ إذ تم تقليل قيمة الضحايا بشكل كبير قبل إجراء سوء معاملتهم وقتلهم. وفي اثنين على الأقل من هذه الأمثلة، المحرقة والإبادة الجماعية للأرمن، كانوا يقللون قيمة الضحايا منذ مدة طويلة من الزمن، بحيث أصبحت عميقة ومتجذرة في ثقافتهم. أما الحالتين الأخيرتين، فقد حصل تقليل قيمة الضحايا بسرعة نسبياً من عدد من المصادر، بما في ذلك الانقسامات المجتمعية والتعصب. إذن الأسلوب المُتخذ من قبل الأفراد أو الجماعات التي تهدف إلى إيذاء الآخرين هو تقليل قيمة الضحايا مسبقاً قبل حصول العنف ضدهم (Staub، 1990:53-54).

٢- المذاهب والمثل العليا Ideologies and Higher Ideals:

كثيراً ما تسهم المذاهب في أقصاء الجماعات من العالم الأخلاقي، وعادة ما تخدم المذاهب وظائف نفسية هامة وهي تطرح مفهوم المجتمع الأفضل أو أفضل عالم للإنسانية جمعاء، ففي الأوقات الصعبة عادة ما يظهر كل من مفهوم الواقع والأمل في المستقبل. فمثلاً المذاهب القومية تهدف إلى رفع قيمة هذا المجتمع وإلى زيادة قوته ونقاءه من خلال رفع شعار العالم الأفضل(better world) وهو شعار المذاهب الأكثر عمومية، وهذه المذاهب تجمع بين هذين الشعارين القومي والعالمي، فمثلاً يعتقد النازيون أن تحسين نقائهم العنصري يزيد من رفع العنصر الألماني، وفي الوقت نفسه أنقى وأفضل للبشرية جمعاء (Staub،54:1990).

ومن المؤكد إن المذاهب يمكن أن تعمل على توجيه الناس الذين يشعرون بالعجز، والذين يفتقدون لتلك التوجيهات، والمعزولين عن مشاركة الآخرين في القضايا المشتركة، إلا أنها تعمل أيضاً على تحديد الأعداء والأصدقاء من خلال تصرفاتهم أو حتى من خلال وجودهم، وهذا التحديد يؤدي إلى تحقيق الأهداف المرسومة من قبل تلك الأيديولوجية، مثل تحسين الأمة أو الإنسانية كما سبق ذكره. وقبل أن يجري تقليل قيمة الفئات المحددة فأنهم يصنفونهم كضحايا محتملين، لا بل في ظل ظروف معينة تصبح هذه الفئات كبش فداء محتمل ويصنفون كأعداء أيديولوجيين، وتستبعد هذه الفئات من نطاق تطبيق القيم الأخلاقية ويلحق الأذى بهم (Staub،55-54:1985).

ثانياً: خضوع الفرد للجماعة Submission the individual to the group :

يشير الخضوع (Submission) إلى التطابق في المواقف والمعتقدات والسلوكيات مع معايير الجماعة، والمعايير هي قواعد ضمنية تشترك فيها مجموعة من الأفراد، وهي دليل التفاعلات بين أفراد الجماعات، هذا الميل للتوافق مع الآخرين يحدث في الجماعات الصغيرة والكبيرة على حد سواء، وينجم عن التأثيرات غير المباشرة والخفية أو عن الضغط الاجتماعي المنظور وغير المنظور، ويحدث الخضوع في ظل وجود الآخرين أو مع عدم وجودهم، فعلى سبيل المثال يميل الناس إلى إتباع المعايير الاجتماعية عند تناول الطعام أو مشاهدة التلفزيون أي حتى عندما يكونون وحدهم(Cialdini & Goldstein،621-591:2004).

وتعـد المعـايير الـتي تضـعها الجماعـة جانبـاً أساسـياً لتنظـيم سـلوك أفرادهـا، وتشـير الدراسات إلى أن الأفراد يشعرون بعدم الارتياح إذا كانوا من دون معايير، فعند وضعهم في مواقف عملية جديدة لا توجد فيها معايير نجدهم يبدأون بخلق قواعد لأنفسهم، وتلقائياً تأخذ هذه القواعد طريقها إلى الرسوخ والثبات (دافيدوف، ١٩٨٣، ٧٥٨).

إذ أن المعايير الاجتماعية هي أُطراً يرجع إليها الفرد كي تكون مرشداً له ولما ينبغي أن يكون عليه سلوكه، ولهذا فهي تيسر للأفراد تعاملهم مع بعضهم البعض وتسهل عليهم التفاعل الاجتماعي، وهذه المعايير يكتسبها الفرد ويتعلمها ويتشربها ويستدخلها من خلال عملية التنشئة الاجتماعية، فإن الخضوع يشير إلى نزعة الفرد الإنساني إلى الميل لرأي الأغلبية ((Harding،49-48:1976 .

العوامل المؤثرة في سلوك الخضوع:

هناك العديد من الدراسات التي انطلقت أساساً من تجارب (آش وشريف) والتي وجدت أن هناك عوامل مختلفة تؤثر في سلوك خضوع الفرد لأحكام الآخرين ومنها:

١- **حجم الجماعة:** من خلال تجارب آش (Asch،1956)التي نشرت ١٩٥٢ عن تأثير الأغلبية في تظليل أحكام الأفراد، أوضحت الدراسات التجريبية أن زيادة حجم الجماعة يؤدي إلى زيادة خضوع الأفراد لها، لقد استعمل آش (Asch،1956) في بداية الأمر شخصاً واحد يدلي بالأحكام الخاطئة على أطوال الخطوط، لاحظ أن هناك خضوعاً قليلاً جداً للجماعة المتكونة من فرد واحد، بيد أنه لاحظ عند زيادة أفراد الجماعة يزداد الخضوع.

٢- **الإجماع:** لقد اكتشف آش من خلال تجاربه بأن الإجماع من قبل الجماعة على رأي معين يزيد من انصياع الفرد لذلك الرأي؛ إذ يرى آش (Asch،1956) أنه يزداد الخضوع عندما يتم إجماع الحلفاء على الإجابة المعطاة، وحسب ما يرى آش(Asch،1951) فإن الإجماع أكثر أهمية من حجم الجماعة، إذ يقول إن تحقق الإجماع لدى أغلبية مؤلفة من ثلاثة أفراد يكون أكثر فاعلية أحياناً في إحداث الخضوع من أغلبية مؤلفة من ثمانية أشخاص بينهم معارض واحد، وأضاف إلى ذلك، إن الحليف الذي يخضع للجماعة بعد أن يكون أعطى إجابة صحيحة في

البداية يؤدي إلى زيادة الخضوع.

٣- **صعوبة المهمة، والغموض، والألفة بمتطلبات المهمة:** عندما تكون المهمة صعبة يزداد الخضوع، كما في تجربة الخطوط لآش (Asch،1956) فعندما تكون خطوط المقارنة قريبة جداً من الخط المعياري يزداد الخضوع، كما أن المهمات الغامضة كتقدير عدد دقات بندول سريع مثلاً تزيد من الخضوع؛ إذ أن غموض الموقف يرتبط بشكل مباشر بخضوع الأفراد (Asch:١٤-١٢،1956).

٤- **الجنس (الجندر):** أن المعايير الاجتماعية في كثير من الأحيان تضع فروق بين الجنسين، لهذا فقد أفاد باحثون أن هناك اختلافات في طريقة انصياع الذكر و الانثى للتأثير الاجتماعي، وقد قامت كل من أيغلي وكارلي (Eagly & Carli،1981) بتحليل (١٥٧) دراسة في موضوعة قدرة التأثير، ووجدت الباحثتان أن الانثى أكثر إقناعاً وأكثر خضوعاً للآخرين من الذكر في حالات الضغط التي تنطوي على مراقبة أو إطلاع الجماعة عليهم، أما في الحالات التي لا تنطوي على المراقبة أو إطلاع الجماعة، فإن الانثى تكون أقل إظهاراً للتوافق، وقد فسرت أيغلي (Eagly1981)هذا الاختلاف على أنه قد يكون بسبب أدوار الجنس المختلفة في المجتمع حيث تُعلم المرأة وتنشأ على أن تكون أكثر خضوعاً، في حين يتم تعليم وتنشئة الرجال ليكونوا أكثر استقلالية (Eagly & Carli،1981:1-20).

٥- **العمر:** تشير بعض الأبحاث إلى الاختلافات العمرية في درجات الخضوع، ففي بحث أجري على المراهقين و البالغين في استراليا التي كانت تتراوح أعمارهم بين (١٦-٤٠) سنة، اكتشفت أن الانصياع يقل مع تقدم العمر(Walker & Andrade، 1996:367-372). وفي دراسة أخرى أجريت على أفراد تراوحت أعمارهم بين (١٨-٩١) سنة، أظهرت النتائج وجود اتجاه مماثل؛ إذ أظهر المشاركون الأكبر سناً خضوعاً أقل بالمقارنة مع المشاركين الأصغر سناً Pasupathi،174-1999:170)).

نظرية المقارنة الاجتماعيةSocial comparison Theory:

المبادئ الأساسية التي اعتمد عليها فستنكر في نظريته:

١- **الحاجة الى التقييم:** من أجل أن يختبر الفرد صحة آرائه وتقدير قدراته، يلجأ إلى مقارنتها بالآخرين، فإن رأى أن آرائه متطابقة مع آراء الآخرين فإنه يشعر بالاطمئنان إلى صحة آرائه وإن وجدها لا تتطابق مع آراء الآخرين فيعتقد بأن ذلك دليل على عدم صحتها،

٢- **مصادر التقويم:** يشير فستنكر(Festinger،1954) إلى وجود حقيقتين، حقيقة موضوعية وحقيقة اجتماعية، فعند توافر الحقائق الموضوعية يقوم الأفراد بمقارنة أرائهم وقابلياتهم بهذا المعيار الموضوعي، وعند عدم توافر المعيار الموضوعي يميل الناس إلى الاعتماد على المعيار الاجتماعي أي استعمال الآخرين كونهم مصدر للتقييم، فعندما يريد المرء تقييم قدراته العضلية مثلاً، فهناك حُكم موضوعي يعتمد عليه، وهو ما إذا كان قادر على حمل ثقل معين أم لا، أما الحُكم على ما إذا كانت الصورة التي رسمها شخص ما، جميلة أم لا، فإنه يعتمد على الحكم الاجتماعي لتقييمها.

٣- **اختيار الشخص المناسب للمقارنة:** عندما لا يتمكن الواقع الموضوعي من تقييم آراء الفرد، يلجأ عادةً إلى الواقع الاجتماعي، وذلك بعقد مقارنة بين آرائه وآراء غيره شريطة أن تكون هذه المقارنة مع أفراد يتمتعون بموضوع المقارنة نفسه، أي يكونوا بالمستوى الثقافي أو المستوى المهني نفسه وكأن يقارن مدرس مع مدرس آخر وهكذا، وبهذا، فإن الخضوع يقلل من التناقض والتناشز المعرفي ما بين الفرد والجماعة، وإن الخضوع يظهر بشكل واضح عندما يميل الفرد إلى تغيير اتجاهاته أو عندما تزداد الجهود لتغيير اتجاهات الآخرين، أو عندما يكون الميل لدى الفرد كبير لجعل الآخرين قابلين للمقارنة أو يكونوا متشابهين، وإن الأفراد يميلون إلى تقييم معتقداتهم وآرائهم في حال شعورهم بأن آرائهم مهددة أو غير مسندة، مما يؤدي إلى شعورهم بالقلق، ولأجل التخفيف من هذا القلق، يخضع الأشخاص للآخرين وبذلك يحصلون على الإسناد لصحة آرائهم. وهذا ما نراه في حالة الانحراف السلوكي، فالدعم والإسناد الاجتماعي هما السبب الذي يجعل المنحرفين سلوكياً يتجمعون مع بعضهم البعض (السوداني، ٢٠٠٩، ٣١-٣٤).

الفصل الثالث

أولاً: منهجية البحث

لقد اعتمد الباحث في البحث الحالي على المنهج الوصفي (Descriptive Research)، الذي يُركز على وصف الظاهرة، ولا يقف البحث الوصفي عند حدود وصف الظاهرة وإنما يذهب إلى ابعد من ذلك فيُفسر و يُحلل ويُقارن ويقوّم بقصد الوصول إلى تقويمات ذات هدف ومعنى، والتبصر بتلك الظاهرة، ويأخذ المنهج الوصفي عدة أنواع من الدراسات منها: الدراسات الارتباطية والتي تُعد أسلوب من الأساليب التطبيقية، إذ تحاول البحوث الارتباطية دراسة العلاقة الممكنة بين المتغيرات واكتشاف ووصف قوة الارتباط بين المتغيرات المختلفة (Kiesler et al.، 1970: 33).

ثانياً: مجتمع البحث Research society

يتألف مجتمع البحث الحالي من طلبة مرحلة الاعدادية (الذكور - الاناث) في المدارس التابعة للمديرية العامة لتربية النجف الاشرف والبالغ عددهم (٤٠٠) طالب وطالبة.

ثالثاً: أداتا البحث Measurements:

أولاً: الاقصاء الاخلاقي Moral exclusion:

ومن خلال اطلاع الباحث على الدراسات والبحوث السابقة ومراجعة الأدبيات النفسية التي تناولت الاقصاء الاخلاقي، أذ قام الباحث ببناء مقياس الاقصاء الاخلاقي، أذ سيشير الى البحث في مضمونه النفسي في النظرية المتبناة لارفين ستوب (Staub،1990)، ويتوافق في الوقت ذاته مع متطلبات طبيعة المجتمع العراقي ومن خلال الاعتماد على نظرية الاقصاء الاخلاقي، قام الباحث باستشارة بعض الأساتذة المتخصصين بأجراء التطابق بين ما يحتويه المقياس من فقرات ومعايير إذ يتكون المقياس من (٣١) فقرة، وتتم االاجابة عنها وفق طريقة ليكرت Lekert ذات التدرج الخماسي، وللتحقق من صالحية فقرات المقياس يشير أيبل (Ebel) إلى أن أفضل وسيلة للتأكد من صالحية الفقرات هي قيام عدد من الخبراء المتخصصين بتقرير صالحيتها لقياس الصفة التي وضعت من أجلها Ebel، 1972: 555)).ولغرض تحقيق ذلك فقد عرضت الفقرات بصيغتها التمهيدية وعددها (٣١) فقرة

موزعة بحسب الأبعاد على عدد من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس الإصدار أحكامهم على مدى صالحيتها.

أجراء تحليل الفقرات:

من أجل حساب القوة التمييزية لكل فقرةٍ من فقرات مقياس الاقصاء الاخلاقي، قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة التحليل وهي نفس عينة التطبيق والبالغة (٤٠٠) طالب وطالبة، إذ تم سحبهم بصورة عشوائية وحساب الدرجة الكلية لكل استمارة، التي تراوحت ما بين أعلى درجة يمكن أن يحصل عليها المستجيب على المقياس (٧٩) وبين أقل درجة هي (صفر)، بعدها تم ترتيب الدرجات تنازلية وتم اختيار نسبة (٢٧٪) المجموعة العليا وكان حدود الدرجات فيها من (١٤٥-١٥٣)، واختيار نسبة (٢٧٪) المجموعة الدنيا وكان حدود الدرجات فيها من (١٢٥-١٣٧)، وهكذا فأن نسبة ٢٧٪ العليا والدنيا من الدرجات تمثل أفضل نسبة يمكن أخذها في تحليل الفقرات، وذلك لأنها تقدم لنا مجموعتين بأقصى ما يمكن من حجم وتمايز، حينما يكون توزيع الدرجات على المقياس على صورة منحنى التوزيع الاعتدالي (الزوبعي وآخرون، ١٩٨١، ٧٤). وبعد استخراج الوسط الحسابي والتباين للمجموعتين العليا والدنيا، قام الباحث بتطبيق الاختبار التائي.test (t) لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق بين أوساط المجموعتين، وكذلك قام الباحث بأجراء أخر لتحليل فقرات المقياس بطريقة الاتساق الداخلي اي الفقرة بالدرجة الكلية للمقياس، وتم استخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية وأظهرت النتائج أن غالبية معاملات الارتباط تم قبولها اعتمادا على معيار نناللي (Nunnally،١٩٩٤) الذي أشار إلى أن قبول الفقرة يتحدد إذا حصل الباحث على معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية على (٢٠،٠) فأعلى، كذلك تبين للباحث أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائية عند اختبارها بالقيمة الجدولية (٠٥،٠)ودرجة حرية (٢١٤). وفي ضوء ذلك أصبحت جميع الفقرات المقياس مميزة عند مقارنتها بمعيار ثنللي(٢٠،٠) فأكثر.

ثانياً: خضوع الفرد للجماعة Submission the individual to the group :

لغرض تحقيق أهداف البحث قام الباحث ببناء مقياس الخضوع من خلال الاعتماد على النظرية المتبناة والتعريف الخاص بالخضوع في نظرية المقارنة الاجتماعية، بهدف قياس

الخضوع، والاطلاع على مجموعة من الدراسات والادبيات العلمية السابقة، يتكون المقياس في صورته النهائية من (٣٧) فقرة في ضوء النظرية المتبناة والتعريف النظري للخضوع، وللتأكد من صلاحية فقرات المقياس ولغرض تحقيق ذلك فقد عرضت الفقرات بصيغتها التمهيدية وعددها (٣٧) فقرة موزعة بحسب الأبعاد على عدد من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس ونالت جميع فقرات المقياس موافقة المحكمين.

إجراءات تحليل الفقرات: لحساب القوة التمييزية لكل فقرة من فقرات مقياس الخضوع، قام الباحث بتطبيق المقياس على عينة البالغة (٤٠٠) طالب وطالبة تم سحبهم بالطريقة العشوائية وهي العينة نفسها التي استخدمها الباحث لتحليل مقياس الخضوع، وبعد تصحيح استجابات المفحوصين وحساب الدرجة الكلية لكل استمارة تم ترتيب الدرجات تنازلية ابتداء من أعلى درجة وانتهاء بأدنى درجة، ومن ثم تم اختيار نسبة (٢٧٪) المجموعة العليا واختيار نسبة (٢٧٪) المجموعة الدنيا، وبعد استخراج الوسط الحسابي والتباين لكلا المجموعتين، قام الباحث بتطبيق الاختبار التائي لعينتين مستقلتين لاختبار دلالة الفروق بين أوساط المجموعتين، ولقد اظهرت أن جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بالقيمة الجدولية(٩٦، ١) عند مستوى دلالة (٠٥، ٠) ودرجة حرية (٢١٤). وبعدها استعمل الباحث طريقة الاتساق الداخلي للمقياس(علاقة درجة الفقرة بالدرجة الكلية) اذ تمثل الدرجة الكلية للمقياس بمثابة قياسات محكية آنية Imrniedliate Criterion Measures ولاستخراج العلاقة الارتباطية بين درجة كل فقرة من فقرات المقياس والدرجة الكلية وهي الاستمارات ذاتها التي خضعت لتحليل الفقرات في ضوء المجموعتين المتطرفتين وأظهرت النتائج أن جميع معاملات الارتباط تم قبولها اعتمادا على معيارنناللي(Nunnally،1994) الذي أشار إلى قبول الفقرة يتحدد أذا حصل الباحث على معامل ارتباط الفقرة مع الدرجة الكلية على (٢٠،٠) فأعلى، كذلك تبين للباحث ان جميع معاملات الارتباط دالة احصائيا عند مستوى (٠٥،٠) اذان جميع الفقرات مميزة عند مقارنتها بمعيار تنللي (٢٠،٠) فأكثر، واختبارها بالقيمة الجدولية (٩٦،١) عند مستوى دلالة (٠٥، ٠) ودرجة حرية (٣٩٨). ولتحقق من ذلك تم ايجاد (الاتساق الداخلي) وتم التحقق من ذلك من خلال استعمال معامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة بين درجات الأفراد على كل عامل ودرجة العوامل الأخرى والدرجة الكلية للمقياس، وهي تقيس تجانس عوامل

المقياس وتساعد على تحديد مجال السلوك المراد قياسه(Anastasi،١٩٧٦:١٥٥). ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث (١٠٨) استمارة، وأشارت النتائج إلى أن معاملات ارتباط درجة كل عامل بدرجة العوامل الأخرى والدرجة الكلية دالة إحصائية عند مستوى (٠،٥٠) ودرجة حرية (٣٩٨). وبذلك أصبح المقياس بعد استعمال الإجراءين السابقين مكون من (٣٧) فقرة موجهة لقياس الخضوع.

الصدق Validity: صدق المقياس أذ يشير أوبنهايم Oppenheim إلى أن الصدق يدل على قياس الفقرات لما يفترض أن تقيسه وبهذا الصدد استعمل الباحث عدة مؤشرات لايجاد صدق الأداتين، الصدق الظاهري وقد تحقق هذا النوع من الصدق لكلا الأداتين وذلك عندما عرضت فقراتهما على مجموعة من المحكمين المتخصصين في ميدان علم النفس والطب النفسي، إذ تكون الفقرة صالحة للقياس إذا كانت نسبة الموافقة عليها(٨٠ ٪)فأكثر، وقالت جميع فقرات المقياسين موافقة المحكمين. وتم الحصول على مؤشر صدق البناء الذي يعد أكثر أنواع الصدق قبولاً، إذ يرى عدد كبير من المختصين أنه يتفق مع جوهر مفهوم أيبل، Ebel للصدق من حيث تشبع المقياس بالمعنى العام (الأمام، ١٩٩٠، ص ١٣١)، ويتحقق هذا النوع من الصدق، حينما يكون لدينا معيار نقرر على أساسه أن المقياس قيس بناء نظريا محددة، وقد توفر هذا النوع من الصدق في المقياسين من خلال المؤشرات التالية التي استعملها الباحث وهما:

١) اسلوب المجموعتين المتطرفتين.

٢) ارتباط درجة الفقرة بالدرجة الكلية للمجال للمقياس.

٣) علاقة درجة المجال بالمجالات الأخرى والدرجة الكلية للمقياس.

مؤشرات الثبات Reliability: وفيما يتعلق بثبات المقياس يعني دقة المقياس، وأنه يعرف إحصائية بنسبة التباين الحقيقي إلى التباين الكلي، أو مربع معامل الارتباط بين العلامات الحقيقية والعلامات الظاهرية (عودة، ١٩٨٨: ٤٢٩). قام الباحث باستخراج مؤشرات ثبات الأداتين بطريقتي (إعادة تطبيق الاختبار Test Retest – و (الفاكرونباخ)، اذ قام الباحث بتطبيق المقياسين على عينة مكونة من (٤٠٠) طالب وطالبة، وبعد مرور اسبوعين من التطبيق الأول للمقياسين قام الباحث بإعادة تطبيق المقياسين ذاته مرة أخرى

وعلى العينة ذاتها، وظهر أن قيمة معامل الثبات المقياس الاقصاء الاخلاقي (٠.٧٦)في حين بلغ معامل الثبات لمقياس الخضوع بهذه الطريقة (٧٨،٠). وقد غدت هذه القيم مؤشرا على استقرار استجابات الأفراد على مقياسي الاقصاء الاخلاقي والخضوع، وبلغت درجة ثبات الاقصاء الأخلاقي وفق طريقة الفاكرونباخ (الاتساق الداخلي) (٠.٨٩) وهو ثبات جيد إحصائية، وبلغ ثبات مقياس الخضوع وفق طريقة الفاكرونباخ (الاتساق الداخلي) (٠.٨٥)وهو ثبات جيد إحصائية، ويعد ثبات المقياسين جيد عند مقارنتهما بمعيار القاكرونباخ للثبات الذي يشير إلى أنه إذا كان معامل الارتباط بين التطبيق الأول والثاني (٠.٧٠) فأكثر، فأن ذلك يعد مؤشرا جيدة لثبات الاختبار(الكبيسي،٥٤:٢٠١٠)، واصبح مقياس الاقصاء الاخلاقي بصورته النهائية مكون من (٣١) فقرة موجهة لقياس الاقصاء الاخلاقي، واصبح مقياس الخضوع بصورته النهائية مكون من (٣٧) فقرة موجه لقياس الخضوع يستجيب في ضوئهما المفحوصين على اساس أربعة بدائل للاجابة تنطبق بدرجة كبيرة، تنطبق إلى حد ما. تتطبق بدرجة متوسطة، تنطبق، لا تنطبق علي، وقد قام الباحث بإستعمال الحقيبة الإحصائية للعلوم الاجتماعية أو ما يسمى اختصاراً (SPSS)وعدت قيم المؤشرات الإحصائية لمقياسي الاقصاء الاخلاقي و الخضوع، نجد أن تلك المؤشرات تتسق مع معظم مؤشرات المقاييس العلمية، إذ تقترب الدرجات وتكراراتها نسبياً من التوزيع الاعتدالي.

الفصل الرابع

النتائج والتوصيات والمقترحات:

أولاً: قياس الاقصاء الأخلاقي لدى معلمين والمعلمات:

لغرض تحقيق هذا الهدف، طبق الباحث مقياس الاقصاء الأخلاقي على عينة من المعلمين و المعلمات، وبعد معالجة بيانات أفراد العينة البالغة (٤٠٠) طالب وطالبة كانت المؤشرات كما يلي الوسط الحسابي للمعلمين من كلا الجنسين والمشمولين بالبحث هو(٧١،٥٣) وبانحراف معياري مقداره (١٩،٥٥)، في حين كان الوسط الفرضي للمقياس(٩٣). وبعد اختبار الفرق بين المتوسطين باستعمال معادلة الاختبار التائي لعينة واحدة (البياتي، اثناسيوس، ١٩٧٧: ٢٥٤)، تبين أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠٥،٠) بدرجة حرية (٣٩٩) مما يشير إلى أن عينة البحث الحالي تتصف بضعف الاقصاء

الأخلاقي لديها، وهذا لا يعني أن كل أفراد العينة يتصفون بضعف الاقصاء الأخلاقي؛ إذ أن الاختبار التائي يعتمد في نتائجه على مقارنة المتوسطات، وإن الوسط الحسابي للعينة لا يميز لنا درجات أفراد العينة وإنما يعطي معدل الدرجات الكلية لأفراد تلك العينة على المقياس الجدول يوضح ذلك.

الاختبار التائي لاختبار الفرق بين درجات مقياس الاقصاء الأخلاقي والمتوسط الفرضي

عدد إفراد العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
٤٠٠	٧١ , ٥٣	١٩ , ٥٥	٩٣	٢١,٩٧٥	١ , ٩٦	٠, ٠٥

قد تكون هذه النتيجة منطقية، لأن بيئة التربوية توافر للطلبة عملية التواصل الاجتماعي من خلال الحوار المباشر فيما بينهم، وقد عَّد منظري الاقصاء الأخلاقي بأن عدم الاتصال بالآخرين هو أحد الوسائل الرئيسة لحدوث الابتعاد النفسي، كما أن التواصل هو الوسيلة الأهم للتأثير الاجتماعي، ومن خلاله يمكن أن يعود الناس إلى العالم الأخلاقي أو إلى نطاق العدالة حيث تحدث عملية إعادة تصنيف للأفراد الآخرين. ومن ثم فالتفكير على المستوى الفردي حول القضايا الاجتماعية ونتائج السلوكيات تعتمد إلى حد كبير على الحوار والنقاش العام وليس على أساس التأمل المنعزل، الذي يؤدي إلى إزالة الحواجز النفسية، فضلاً عن السماح باقصاء الناس أخلاقياً. وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ليتس (Leets،2001) حول أثر التواصل في الا قصاء الأخلاقي حيث أشارت النتائج إلى أن الاتصال بالآخرين له أثر كبير في التقليل من عملية الا قصاء الأخلاقي (Leets،1891-2001:1859).

كما أشارت ابوتو إلى أن البيئة الثقافية العامة تلعب دوراً مهماً في تشكيل معتقدات الناس حول الفئات التي تستحق أن تُعامل بعدالة، فيتم تحديد نطاق العدالة بشكل كبير من قبل البيئة الاجتماعية المحيطة التي تحدد علاقاتنا مع الآخرين ومعتقداتنا حول استحقاقاتهم، وإن البيئة التربوية بما تملك من خصائص علمية وثقافية توافر السبب الأهم الذي يعيق ظاهرة الاقصاء الأخلاقي ويؤدي إلى الاندماج الأخلاقي (opotow،1990:5). وأيضاً قد يكون الشقاق والعنف الذي مزق المجتمع دفع بالكثيرين إلى أن تكون لديهم ردود انفعالية شديدة ضد الكثير من الأفكار النمطية والأيدلوجيات الهدامة والتعميم المفرط وغير

المنطقي، وهذا يدفع بالأفراد إلى تحليلات أكثر موضوعية وبعيدة عن الأهواء الشخصية والجماعية التي تؤدي إلى الاندماج بين أفراد المجتمع

ثانياً: التعرف على الفروق في الاقصاء الأخلاقي على وفق متغير الجنس (ذكور، أناث):

ولغرض التعرف فيما إذا كان هناك فرق في درجة الاقصاء الأخلاقي على وفق متغير الجنس والأثر الناتج من التفاعل بين المتغيرين، جرى اختبار ذلك باستعمال تحليل التباين الثنائي (Analysis of anova Tow away winer،1971:290). لعينة تكونت من (٤٠٠) طالب وطالبة موزعين على وفق متغير الجنس (ذكر، أنثى)،**أذ** يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في قياس الاقصاء الأخلاقي لدى الطلبة والطالبات على وفق متغير الجنس (ذكور، إناث) إذ كانت القيمة الفائية المحسوبة تساوي (٢٨٩،١٥) وعند مقايستها بالقيمة الفائية الجدولية عند درجة حرية (٨ ٣٩) ومستوى دلالة (٠٥،٠) تساوي (٨٤،٣) ظهر إنها أكبر من القيمة الفائية الجدولية وعند إجراء اختبار توكي (Tukey) للموازنة بين متوسط الاقصاء الأخلاقي للذكور والبالغ (٢٦،٧٥) ومتوسط الاقصاء الأخلاقي للإناث والبالغ (٨٠،٦٧) تبين أن قيمة الاختبار المحسوبة تساوي (٥٢،٥) وهي أكبر من القيمة الجدولية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) والبالغة (٧٧،٢)، مما يشير إلى أن أعلى الطلبة ى من الطالبات في الاقصاء الأخلاقي.

ويمكن أن يفسر ذلك إلى أن المعايير الأخلاقية التي بموجبها يستبعد الناس الآخرين، والتي تحدد معتقداتنا حول الفئات التي يحق لنا معاملتها بعدالة، غالباً ما تشكلها القواعد الثقافية السائدة في المجتمع؛ إذ يكون للنظم الاجتماعية الدور البالغ في تشكيل الرأي العام فيما يخص معتقدات الناس حول معاملة الآخرين بالأسلوب المناسب سواء كان صحيح من الناحية المنطقية أم لا. وإن الذكور أكثر التصاقاً واندماجاً واهتماماً وتفاعلاً مع الثقافة والمعايير السائدة في المجتمع العراقي مقارنة بالإناث لما يتمتع به العراق والبلدان العربية من بيئة اجتماعية تساعد على ذلك. ومن ثم يتم تحديد نطاق العدالة اتجاه الأفراد والفئات الاجتماعية من قبل الذكور بشكل أكبر من الإناث.

ثالثاً: قياس خضوع الفرد للجماعة لدى الطلبة والطالبات:

لقد أظهرت نتائج البحث بعد تطبيق مقياس خضوع الفرد للجماعة على عينة البحث

وكان المتوسط الحسابي للطلبة من كلا الجنسين والمشمولين بالبحث(١٢٧،٠٧٢) وبانحراف معياري مقداره (١٩،٣٣٤)، وعند مقايسة هذا المتوسط بالمتوسط الفرضي للمقياس والبالغ (١١١)، تبين أنه أكبر من المتوسط الفرضي للاختبار، وبعد اختبار الفرق بين المتوسطين باستعمال معادلة الاختبار التائي لعينة واحدة (البياتي واثناسيوس، ١٩٧٧: ٢٥٤)، تبين أنه ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠،٠٥) بدرجة حرية (٣٩٨) مما تشير هذه النتيجة إلى أن عينة البحث الحالي لديها خضوع للجماعة كما هو موضح في الجدول.

الاختبار التائي للفرق بين متوسط درجات مقياس خضوع الفرد للجماعة والمتوسط الفرضي

عدد إفراد العينة	متوسط العينة	الانحراف المعياري	المتوسط الفرضي	القيمة التائية المحسوبة	القيمة التائية الجدولية	مستوى الدلالة
٤٠٠	١٢٧,٠٧٢	١٩,٣٣٤	١١١	١٦,٦٣٧	١,٩٦	٠,٠٥

وهذه النتيجة يمكن أن تُفسر بأن الثقافة المجتمعية تعد أحد أهم العوامل المؤثرة في سلوك الخضوع، فالمجتمع الذي يتميز بالثقافة الفردية يكون على الأغلب أقل خضوعاً من المجتمع الذي يتميز بالثقافة الجمعية، ومما لاشك فيه أن المجتمع العراقي يتميز بالثقافة الجمعية، لا بل أن أغلب الروابط بين الأفراد قائمة على العلاقات بين الجماعات المرجعية لهؤلاء الأفراد.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة تحليلية ل (١٣٣) بحث مستمدة من (١٧) بلد، أجريت هذه الدراسات طبقاً لتجربة آش في الحكم على أطوال الخطوط، وكان الغرض من هذه الدراسة التحليلية هو للتحقق في ما إذا كان مستوى الخضوع يتغير مع مرور الوقت وأيضا هل يتأثر الخضوع بمفهوم الثقافة الفردية والثقافة الجماعية لتلك البلدان. وظهرت نتائج ثلاث مسوحات لتقييم الثقافة الفردية والجمعية لتلك البلدان، فوجدت أن البلدان ذات الثقافة الجمعية تميل إلى إظهار مستويات أعلى للانصياع من البلدان ذات الثقافة الفردية (Bond & Smith، 1996، 137-111:).

رابعاً: التعرف على الفروق في خضوع الفرد للجماعة على وفق متغير الجنس (ذكور، إناث)

ولتحقيق هذا الهدف فقد عولجت البيانات إحصائياً باستعمال أسلوب تحليل التباين من الدرجة الثانية لعينة تكونت من (٤٠٠) طالب وطالبة، موزعين على وفق متغير الجنس

(ذكور، إناث)،أذ لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في قياس خضوع الفرد للجماعة لدى الطلبة على وفق متغير الجنس (ذكور، إناث) إذ كانت القيمة الفائية المحسوبة تساوي (٦،٣) وهي أصغر من القيمة الفائية الجدولية ومقدارها (٨٤،٣) عند درجة حرية (٣٩٨) ومستوى دلالة (٠.٠٥) مما يشير إلى أنه ليست هناك فروق في خضوع الفرد للجماعة بين الذكور والإناث.

وقد اتفقت هذه النتيجة مع دراسة ايغلي (Eagly) فقد وجدت أن الرجال يخضعون لأراء الجماعة بالقدر الذي تنصاع به النساء عندما لا يظهر السلوك الخضوع أو السلوك الاستقلالي في العلانية، أما إذا جرى الإعلان عن موقف الفرد من رأي الجماعة، فإن الرجال يخضعون بدرجة اقل من النساء، إذ يُفترض أن عدم الخضوع يتسق مع سمة الاستقلالية المتضمنة في الصورة النمطية للذكور (مكلفين وغروس، ٢٠٠٢: ١٢-١٣).

وبما أن الدراسة الحالية هي دراسة ارتباطية، وقد استعملت في أداتها الاستبانه التي توافر عدم إطلاع الجماعة على الفرد المستجيب، فمن المحتمل جداً أن لا تظهر فروق ذي دلالة إحصائية بين الذكور والإناث، للأسباب التي ذكرتها الدراسة أعلاه.

خامساً: التعرف على العلاقة الارتباطية بين الاقصاء الأخلاقي وخضوع الفرد للجماعة:

ولتحقيق هذا الهدف استعُمل معامل ارتباط بيرسون لقياس العلاقة الارتباطية بين الاقصاء الأخلاقي وخضوع الفرد للجماعة لعينة بلغت (٤٠٠) طالب وطالبة موزعين على وفق متغير الجنس، وقد بلغ معامل الارتباط بين المتغيرين (٣٠،٠) وللتحقق من هذه المعاملات تم تحويل قيمة معامل الارتباط إلى قيمة تائية من خلال استعمال معادلة الاختبار التائي ((t-test وتبين أن القيمة التائية المحسوبة قد بلغت (٢٧،٦)، وهي أكبر من نظيرتها الجدولية عند مستوى دلالة (١،٩٦) ودرجة حرية (٣٩٨) لاختبار ذو نهاية واحدة، والتي بلغت (٣٢٦،٢) وعليه، فإن معاملات الارتباط هذه ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة المشار إليه أعلاه(مايرز،١٩٩٠: ٣٢٢).

يتضح من ذلك أنه كلما زاد الاقصاء الأخلاقي عند الأفراد زاد الخضوع للجماعة، ويمكن أن يفسر ذلك بأن العضوية في الجماعة تعطي مبرراً لاستبعاد الآخرين من نطاق

العدالة؛ إذ أن إدراك حدود الجماعة الداخلية والخارجية يؤثر في القرارات المتعلقة بأحقية المعاملة العادلة للجماعات الأخرى، في كثير من الأحيان يتم توسيع اعتبارات العدالة فقط على فئات معينة أو مجموعة من الأفراد، ونطبق قواعدنا الأخلاقية فقط لأولئك الذين يصنفون ضمن نطاق العدالة أو المجتمع الأخلاقي، في حين نهمل تطبيق قواعدنا الخاصة بالعدالة على أعضاء الجماعات الاجتماعية الخارجية، ويزداد الأمر سوءاً عندما يترك الفرد أحكامه الشخصية ويلجأ إلى جماعته في ظروف الشدة والتعصب والتمييز إذ يتم إزاحة المسؤولية من الذات وانتشارها على الآخرين(Coryn & Borshuk، 2006:586).

فالجماعة تُعد مصدر لسلوك الفرد الاجتماعي (السلبي والايجابي)، ومن خلالها يتعلم الفرد الشيء الكثير عن نفسه وأقرانه، وفيها يكتسب الفرد اتجاهاته السياسية والدينية والثقافية والفكرية والنفسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية، وتتغير وتنمو لديه فلسفة الحياة وفقا لذلك، ويكتسب القيم وتنمو مبادئ الجماعة لديه كنتاج لعضويته فيها. كما تؤدي الجماعات المرجعية دورها في صناعة الاقصاء الأخلاقي داخل الفرد وتحويله إلى إنسان مُستبعد للأخر خلال عملية التنشئة الاجتماعية فهي إذن عملية تقرير تقوم على أساس التفاعل الاجتماعي وترمي إلى اكتساب الفرد سلوك ومعايير واتجاهات مناسبة لادوار اجتماعية معينة تمكنه من الانصياع لجماعته المرجعية والتوافق معها وتحويله إلى أداة تحقق فيها أهدافها وتسعى لذلك من خلال تغيير اتجاهاته النفسية والاجتماعية.

التوصيات Recommendations:

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث الحالي فقد وضع الباحث التوصيات الآتية:

١- أن تمارس المدرسة دورها في المراقبة والتشخيص لكل سلوك مشين والتعاون والتواصل البناء مع الأسر والسعي لحل المشكلات بترو وعلمية ولا يسعون إلى تعقيد المشكلات وأن لا تظهر المؤسسة التربوية تساهلاً في الأخطاء وأن يؤدي المختصون دورهم بشكل جدي في عمليات التوجيه والإرشاد بصورة مستمرة.

٢- العمل على توحيد كل الجهود والتعاون بين الدولة والمؤسسات التعليمية والأسرة من أجل تجنب الأفراد خطر الانزلاق وراء الانحرافات الفكرية الضالّة.

٣- الدور الفاعل في تشكيل المبادئ الأخلاقية التي يتعامل بها الفرد مع الآخرين واكتساب المعايير الأخلاقية والسلوكية التي من شانها أن تعزز الاندماج والتلاحم وزرع روح التعاون بين الناس

المقترحات Suggestions:

كما أقترح الباحث ما يأتي:

١- أجراء دراسة تجريبية للإقصاء الأخلاقي تخص شريحة الشباب في مواقف وادوار مختلفة يقوم بها الشباب كأن يكون في وسط جماعة النادي أو بين أفراد المحلة.

٢- إجراء دراسة أخرى تتناول دراسة الاقصاء الأخلاقي وعلاقته بغيره من المتغيرات النفسية مثل التعصب والهوية الاجتماعية والصحة النفسية والأفكار النمطية والحب والكره والصراع والتعاون والتنشئة الاجتماعية لأنها تبنى ضمن السياق الاجتماعي المعاش بالنسبة للأفراد وعلى مستويات عدة لأدراك العوامل الأخرى المسببة للإقصاء الأخلاقي.

قائمة المصادر والمراجع

المصادر العربية:

- دافيدوف، ليندا (١٩٨٣). **مدخل علم النفس**. ترجمة سيد الطواب واخرون، الطبعة الثالثة دار ماكبروهيل.
- زايد، أحمد (٢٠٠٦). **سيكولوجية العلاقات بين الجماعات**. الكويت، سلسلة عالم المعرفة- المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب.
- الزوبعي، عبد الجليل وآخرون (١٩٨١). **الاختبارات والمقاييس النفسية**. الموصل، مطابع دار الكتب للطباعة والنشر.
- السوداني، عليّة جبار محمد السوداني (٢٠٠٩). **المسايرة الاجتماعية لدى المرشدين التربويين وعلاقتها ببعض المتغيرات**. رسالة ماجستير غير منشورة جامعة المستنصرية / كلية الآداب.
- شبيب، كاظم (٢٠١١). **المسألة الطائفية تعدد الهويات في الدولة الواحدة**. بيروت، لبنان، دار التنوير، الطبعة الأولى.

- عـوده، احمـد سليمان والخليلي، خليـل يوسـف (١٩٨٨). **الإحصـاء للباحـث في التربيـة والعلـوم الإنسانية**، دار الفكر العربي.

- الكبيسي، وهيب مجيد (٢٠١٠). **الاحصـاء التطبيقي في العلـوم الاجتماعيـة**. مؤسسة مصر مرتضى للكتاب العراقي. العالمية المتحدة، بيروت، لبنان.

- مايرز، ان (١٩٩٠). **علم النفس التجريبي**. خليل إبراهيم البياتي، دار الحكمة، الموصل.

- مكلفين، روبرت، و غروس، رتشارد (٢٠٠٢). **مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**. ترجمة ياسمين حداد و موفق الحمداني و فارس حلمي. عمّان: دار وائل للنشر.

- هـــــادي، غـــــزوان (٢٠٠٦). **دور المجتمـــــع في صـــــناعة العنـــــف**. http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/186.htm

المصادر الأجنبية:

-Anastasi، A. (1976). **Psychological Testing**. New York: Mcmillan Publishing co.، Inc.

-Asch، S. E. (1956**). Opinions and social pressure.** Scientific American، 193(5)، 31-35.

-Bond، R. & Peter B. (1996). **Culture and Conformity: A Meta-analysis of Studies Using Asch's (1952، 1956) Line Judgment Task.** Psychological Bulletin 119: 111-37.

-Deutsc (1990). **Psychological roots of moral exclusion**. J. Soc. Issues، 46(1): 21-25.

-Cialdini، R. B.، & Goldstein، N. J. (2004). **Social influence: Compliance and conformity.** Annual Review of Psychology، 55، 591-621.

-Coryn، C. & Borshuk، C. (2006). **The scope of justice for Muslim Americans: Moral exclusion in the aftermath of 9/11.** The Qualitative Report، 11(3)، 586-604.

-Eagly & Carli، L. L (1981). **Sex of researchers and sex-typed communications as determinants of sex differences in influence ability: A meta-analysis of social influence studies**. Psychological Bulletin 90 (1): 1-20.

-Ebel، R. l.(1972). **Essential of Education Measurement**، New Jersy، Prentice-Hall company.

-Festinger، L. (1954). **Cognitive dissonance**. Scientific American، 207(4)، 93-107.

-Harding، D.W. (1976). **social psychology and individual values.** Hutchinson university press، London.

-Kiesler، C.، & Kiesler، S. (1970). **Conformity**. Reading، Mass: Addison-Wesley Pub. Co.

- Leets، L. (2001). **Interrupting the cycle of moral exclusion: A communication contribution to social justice research**. Journal of Applied Social Psychology، 31، 1859-1891.

-Morselli، D. & Passini، S. (2012). **Measuring Moral Inclusion: A Validation of the Inclusion/Exclusion of Other Groups (IEG) Scale**. University of Lausanne، Switzerland; (2) University of Bologna، Italy.

-Pasupathi، M. (1999). **Age differences in response to conformity pressure for emotional and nonemotional material**. Psychology and aging 14 (1): 170-174.

Opotow، S. (1987). **Limits of fairness: An experimental examination of antecedents of the scope of justice**. Dissertation Abstracts International، 48(08B)، 2500 (University Microfilms No. 87-24072.(

.(١٩٩٣) -**Animals and the scope of justice**. Journal of Social Issues، 49(1)، 75-85.

& -Gerson، J.، & Woodside، S. (2005). **From moral exclusion to moral inclusion: Theory for teaching peace**. Theory Into Practice، 44(4)، 303-318.

& - -Weiss، L. (2000). **Denial and exclusion in environmental conflict.** J. Soc. Issues 56(5): 475.

١٩٩٠) –b). **Moral exclusion and injustice**. An introduction. Journal of Social Issues، 46(1)، 1-20.

.(٢٠٠٨) - **Not So Much As Place to Lay Our Head: Moral Inclusion and Exclusion in the American Civil War Reconstruction**. Social Justice Research، 21(1):26-49.

Staub، E. (1985). **The psychology of perpetrators and bystanders.** Political Psychology، 6، 61-85.

.(١٩٩٠) -**Moral exclusion، personal goal theory، and extreme destructiveness**. Journal of Social Issues، 46(1)، 47-64.

.(٢٠٠٣) - -**The psychology of good and evil: Why children، adults and groups help and harm others.** New York: Cambridge University Press.

.(٢٠١٢) - -**The psychology of morality in genocide and violent conflict: perpetrators، passive bystanders، rescuers**. In Mikulincer، M. & Shaver، P. (eds). The social psychology of morality. Washington، DC: American Psychological Association Press.